

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، عمر الخليفات

المميز : \_\_\_\_\_

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٩ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٣/٢٤٠ بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٥ المتضمن وضعه  
بالأشغال الشاقة مدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية :

أولاً : أخطأت محكمة الجنايات في تطبيق القانون مع واقع القضية .

ثانياً : أخطأت محكمة الجنايات باعتبار فعل المميز شروع ناقص وعلى فرض

الثبوت لا يتعدى فعل المميز فعل منافٍ للحياء .

ثالثاً : إن اختلاف أقوال المشتكي في الدعوى جاءت متناقضة أمام المدعي العام

والمحكمة ويحسب فوق البلوزة وتحت البلوزة كل هذه الأقوال متناقضة ويحكي أن المميز

يعمل دهين ولكن هو بالفعل بليط أما باقي الشهود فأقوالهم سمعية ولم يرَ أحد شيء .

رابعاً : الحكم جاء مخالف للقانون والواقع حيث إن المتهم بريء من التهمة حسب الدلائل .

خامساً : لم تأخذ محكمة الجنايات بتناقض أقوال المشتكي .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وورده موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

## القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٢/١٤٦٩/١ تاريخ ٢٠١٣/١/١٣ قد أحالت المتهم ليحاكم لدى تلك المحكمة بالتهم التالية :

- ١ - جناية الشروع بهتك العرض بحدود المادتين ٢٩٩ و ٧٠ عقوبات .
  - ٢ - جنحة المداعبة المنافية للحياء العام بحدود المادة ٣٠٥ عقوبات .
- وتتلخص وقائع الدعوى وكما ورد بإسناد النيابة العامة بأن المجني عليه

بتاريخ ٢٢ / ٩ / ٢٠٠٢ هو أحد طلاب مدرسة عثمان بن عفان في مدينة سحاب وأنه في صباح يوم ٢٦ / ١١ / ٢٠١٢ كان المتهم يقوم ببعض أعمال الصيانة في حمامات المدرسة المذكورة وصادف دخول المجني عليه إليها ففوجئ بالمتهم يغافله ويحضر من خلفه ويقوم برفع بلوزته والتحسيس على ظهره ويحاول تشليحه ملابسه السفلية وجره إلى غرفة من غرف الحمامات فأخذ بالصراخ والمقاومة وصادف دخول طالب آخر مما اضطر المتهم لتركه حيث توجه إلى أحد المعلمين في المدرسة وأخبره بالأمر وبالنتيجة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبعد الاستماع إلى البيّنات والأدلة المقدمة فيها والمستمعة ، اعتنقت المحكمة الواقعة الجرمية التالية :

إن الطفل المولود بتاريخ ٢٢ / ٩ / ٢٠٠٢ هو أحد طلاب مدرسة عثمان بن عفان الواقعة في مدينة سحاب وأنه في صباح يوم ٢٦ / ١١ / ٢٠١٢ وأثناء وجود الطفل صالح في مدرسته انكسرت طاحونته وسال الدم من فمه فاستأذن من معلمه وذهب للحمامات لغسل فمه من الدم وهناك عن طريق

المصادفة التقى بالمتهم ( مصري الجنسية ) الذي كان يعمل بيومه الأول في صيانة الحمامات وأثناء قيام الطفل بغسل فمه عند ذلك اقترب منه المتهم وأمسك بيده قائلاً له (( تعال فوت على الحمام مشان أغسلك ) إلا أن الطفل ابتعد عن المتهم عندها قام المتهم بالإمساك بالطفل من خصره ورفع بلوزته قليلاً للأعلى وأخذ يقوم بالتحسيس على ظهره ثم قام بفك حزام بنطلونه محاولاً فتح أزرار بنطلونه لتثليحة إلا أن الطفل أخذ يقاومه فقام المتهم بمحاولة شدة باتجاه الحمام إلا أن الطفل أخذ بالصراخ وعند ذلك حضر أحد الطلاب للحمام وبمجرد أن شاهده المتهم خاف واختبأ داخل الحمام ثم توجه الطفل مع الطالب الذي حضر باتجاه الأستاذ درس واخبره بما حصل من المتهم وبدوره قام بإخبار المدير بما حصل ثم أخذ المعلمون والمدير بالبحث عن المتهم حيث صادفوه خارج مبنى المدرسة ولكن داخل أسوراها وبمجرد أن قام بمشاهدة المدير قال له (( أنت جاي عشان الولد اللي قال لك إني حاشلحه )) كما كان المتهم يخبر المعلمين الذين يقومون بسؤاله عما فعله مع الطفل أنه كان يهزر معه ثم قام المدير بإرسال المتهم مع بعض المعلمين للمركز الأمني قبل حضور والد الطفل وحتى لا تحدث مشاكل بالمدرسة وفي المركز الأمني جرت الشكوى والملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة وتوصلت إلى الآتي :

أولاً: فيما يتعلق بجنحة المداعبة المنافية للحياء العام وفقاً للمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات المسندة للمتهم .

تجد المحكمة إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم المتمثلة بقيامه في صباح يوم ٢٦ / ١١ / ٢٠١٢ برفع بلوزة الطفل المولود بتاريخ ٢٢ / ٩ / ٢٠٠٢ والتحسيس على ظهره إنما تتوافر بها كافة أركان وعناصر جنحة المداعبة المنافية للحياء العام وفقاً للمادة ٣٠٥ / ١ أ من قانون العقوبات وذلك على اعتبار أن الأفعال التي قام بها المتهم والمتمثلة برفع بلوزة المجني عليه ليلاً للأعلى والتحسيس على ظهره تخرج عن مقتضيات الاستقامة والاحتشام إلا أنها لم تصل لدرجة المساس بالعورة ولأن الطفل المجني عليه كان عمره بتاريخ الواقعة عشر سنوات وشهرين وأربعة أيام مما يتوجب معه إدانة المتهم بهذه الجنحة .

ثانياً: فيما يتعلق بجناية الشروع بهتك العرض بحدود المادتين ٢٩٩ و ٧٠ عقوبات المسندة للمتهم

تجد المحكمة أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والمتمثلة بقيامه في صباح يوم ٢٦ / ١١ / ٢٠١٢ بلقاء الطفل والمولود بتاريخ ٩ / ٢٢ / ٢٠٠٢ مصادفة بحمامات مدرسة عثمان بن عفان التي يدرس فيها الطفل والإمساك بيد الطفل المذكور وسحبه باتجاه داخل إحدى الحمامات وقيامه آنذاك بفك حزام بنظرون الطفل ومحاولة تشليحة لبنظلونه إلا أن مقاومة الطفل وصراخه وحضور أحد الطلاب كلها أسباب حالت دون تمكين المتهم من هناك عرض الطفل إنما تتوافر بهذه الأفعال كافة أركان وعناصر جناية الشروع الناقص بهتك العرض وفقاً للمادتين ٢٩٩ و ٦٨ من قانون العقوبات وليس جناية الشروع بهتك العرض وفقاً للمادتين ٢٩٩ و ٧٠ من قانون العقوبات الواردة بإسناد النيابة العامة وذلك على اعتبار أن الأفعال التي كانت تتجه إليها بنية المتهم هي الاستطالة لعورات الطفل ويتضح ذلك عندما همّ بتشليحه ملابسه السفلية (بنظلونه) وسحبه باتجاه داخل أحد الحمامات مهدياً لذلك بالتحسيس على ظهره وحيث إن الناس يحرصون على صون عوراتهم (مؤخرتهم) وإن المساس بتلك العورة يخذش الحياء العام وحيث لم يتمكن من تحقيق ما كان يصبو إليه لأسباب لا دخل لإرادته بها وهي مقاومة وصراخ الطفل بالإضافة لحضور أحد طلاب المدرسة مما يجعل من الثابت أن المتهم قد بدأ بالأفعال المؤدية لهتك عرض الطفل إلا أن أفعاله تلك توقفت عند مرحلة الشروع الناقص وليس الشروع التام حيث لم يتمكن المتهم من فك أزرار بنظرون الطفل و/أو تنزيل ذلك البنظرون والكلسون مما يتوجب معه تعديل الوصف الجرمي لأفعال المتهم لتصبح بحدود المادتين ٢٩٩ و ٦٨ من قانون العقوبات وليس كما جاء بإسناد النيابة .

أما بخصوص ما ادعاه المتهم بأقواله للمعلمين بأنه كان يمزح (يهزر) مع الطفل فإن المحكمة لا تصدقه بذلك القول لأنه لا علاقة سابقة بين المتهم الطفل حتى يمزح معه حيث ذكر الشاهد (مدير المدرسة) بأنه في ذلك اليوم كان اليوم الأول من عمل المتهم في المدرسة كما أن الطفل أنكر معرفته السابقة بالمتهم وكذلك الحال بأقوال المتهم الشرطة لدى المدعي العام فكيف للمحكمة أن نصدق المتهم بأنه كان يمزح مع طفل لا يعرفه هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المحكمة تجد إن الطفل قد ذكر بأن المتهم أمسك بيده وحاول إدخاله لداخل إحدى الحمامات وأنه قام بفك قشاط بنظلونه وحاول تشليحه بنظلونه فكيف لنا والحالة هذه أن نصدق المتهم بأن قام بكل ذلك على سبيل المزاح مع الإشارة إلى أن المتهم لم

يذكر هذه العبارة بأقواله التحقيقية ، إضافة لكل ما سبق نجد بأن الشاهد مدير المدرسة ( قد ذكر للمحكمة أن لحظة مشاهدته للمتهم خاطبه المتهم قائلاً (( إنت جاي عشان الولد إلي قال لك إني حاشلحه )) مما يؤكد أن نية المتهم كانت تتجه لتشليح الطفل لملابسه السفلية لهتك عرضه وليس على سبيل المزاح كما ذكر للمعلمين ، وما يقطع باتجاه نية المتهم لذلك أنه وبمجرد مشاهدته لأحد الطلاب قادم باتجاه الحمام وهو ممسك بالطفل قام بتركه واختبأ بأحد الحمامات فلو كان صادقاً أنه كان يمزح مع الطفل لما اختبئ داخل الحمام لحين قيام الطفل والطالب الذي حضر بالخروج من الحمامات .

وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :-

- ١ - عملاً بالمادة ( ١٧٧ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة المداعبة المنافية للحياء العام بحدود المادة ( ٣٠٥ / ١ / أ ) من قانون العقوبات .
- عملاً بذات المادة الحكم على المتهم . بالحبس مدة شهرين مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .
- ٢ - عملاً بالمادة ( ٢٣٤ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية الشروع بهتك العرض بحدود المادتين ٢٩٩ و ٧٠ من قانون العقوبات لتصبح جنائية الشروع الناقص بهتك العرض طبقاً للمادتين ٢٩٩ و ٦٨ من قانون العقوبات .
- وعملاً بالمادة ( ٢٣٦ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية الشروع الناقص بهتك العرض طبقاً للمادتين ٢٩٩ و ٦٨ من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :-

- ١ - عملاً بالمادة ٦٨ / ٢ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ( ٢٩٩ ) من القانون ذاته الحكم على المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين وثمانية أشهر مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .
- ٢ - وعملاً بالمادة ( ٧٢ ) من قانون العقوبات تنفيذ أشد العقوبات المقررة بحق المجرم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين وثمانية أشهر مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم بالقرارِ فطعن فيه تمييزاً .

وعن أسباب الطعن جميعها الدائرة حول الطعن في وزن البينات والنتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فإن لمحكمة الموضوع بمقتضى المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية صلاحية وزن البينات وتقديرها والاقتناع بها ، واعتماد ما تقنع به وطرح مالا تقنع به دون معقب عليها في ذلك ، ما دامت البينة المعتمدة في الحكم قانونية والنتيجة المستخلصة سائغة ومقبولة .

وفي الحالة المعروضة : فالبينة التي استندت إليها محكمة الجنايات الكبرى المتمثلة بشهادة المجني عليه وشهادة الملازم التي انصبت على إفادة المتهم لدى الشرطة وشهادة والد المجني عليه المدعو وشهادة وشهادة

الملف التحقيقي بكامل محتوياته . . . . .

وهي بينات قانونية وإن استخلصها للنتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه جاء سائغاً ومقبولاً ويتفق مع واقع البينة المقدمة وإن التناقضات التي أشار إليها المميز لا تتال من تلك البينة ما دام أنها ليست تناقضات جوهرية وبالتالي فإن قرار المحكمة جاء مسبباً ومعللاً .

وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٧ صفر سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٠/١٢/٢٠١٣ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ س هـ